

## مؤشرات على خطورة المسار المرافق للعملية الانتخابية

تبدأ الحملات الانتخابية بالتزامن مع إمضاء مرسوم دعوة الهيئات الناخبة وفتح باب الترشح للانتخابات قانوناً، إلا أن الوضع مختلف تماماً على الأرض. فمن زبائنية أضحت "الأمر الطبيعي" في الممارسة، إلى خطاب سياسي حاد وفئوي يلجأ إلى تبنيه العديد من القوى واللادعين السياسيين، والذي ترتفع وتيرته مع كل مرة تقترب فيها البلاد من الاستحقاق الانتخابي وصولاً للانهايار الاقتصادي الذي لم يقتصر تأثيره على حياتنا اليومية فقط، بل تحول إلى اصطفااف سياسي حاد وتعداه إلى حد استخدام العنف في الشارع.

لبنان اليوم في عداد البلاد المفلسة، التي ترزح تحت نير الفقر بسبب عقود من سوء الإدارة واستشراء الفساد. ففي ظلّ تدهور الرفاه الاجتماعي وجودة الحياة، بالإضافة إلى ضآلة الخدمات العامّة، وتصاعد العنف السياسي، وغياب الدرامة السياسية في إدارة شؤون الدولة وعلى رأسها الانتخابات، يبدو المسار الذي تسلكه الانتخابات مهّداً ويستوجب منا جميعاً إعلاء الصوت، فالمشاهد المأساوية التي عاشتها بيروت صباح ذلك الخميس، من قتل وحرب شوارع وهتافات طائفية، تضع ليس فقط الانتخابات، إنما البلد بأسره أمام منعطف خطير، لا بل خطير جداً. إذ تتسارع وتيرة انتشار الفوضى، على وقع تنامي التشجّجات الطائفية، فيما يقبع الاقتصاد في حالة كساد غير مسبوقة، وتعاني مؤسسات الدولة من الشلل المزمن، بينما تستمر الليرة اللبنانية في سقوطها الحر.

من هنا تدعو الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات الجهات المعنية وكافة الأحزاب واللادعين السياسيين وصناع القرار إلى خلق وتأمين أجواء مواتية لقيام انتخابات نأمل أن تكون نزيهة، وإلى احترام المهل الزمنية للاستحقاق الانتخابي، فالمؤشرات حالياً تدل على أن المسار المرافق للعملية الانتخابية خطير ويفرغ الانتخابات من مضمونها.

ولذلك نعيد ونكرر ونشدد على ضرورة إتاحة الفرصة للكثير عدد ممكن من المواطنين والمواطنات لممارسة حقهم سواءً بالاقتراع أو الترشح للانتخابات 2022 كما وبناء الثقة في العملية الانتخابية وذلك من خلال:

- اعتماد شهر أيار لإجراء الانتخابات النيابية بدلاً من 27 آذار 2022 إيماناً بمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين في خوض غمار الانتخابات.
- تعيين هيئة الإشراف على الانتخابات بشكل فوري ورصد وصرف الاعتمادات المالية اللازمة لها لمباشرة عملها في التحضير للعملية الانتخابية ومراقبتها، وفي طليعتها الحملة الإعلامية الخاصة بنشر الثقافة الانتخابية وإرشاد الناخبين.
- إنشاء مراكز Megacenters من أجل تمكين الناخبين والناخبات من التصويت في أماكن سكنهم، خصوصاً بعد الغلاء الفاحش في أسعار المحروقات والمرححة الى التصاعد، مما قد يشكّل عائقاً أمام الكثيرين لناحية وصولهم إلى أماكن قيدهم ويفسح المجال أمام الماكينات الانتخابية للتأثير على حرية خياراتهم . هذه المراكز تتطلب تسجيلاً مسبقاً فقط، كي تتم العملية الانتخابية بسلاسة وتنظيم وبدقة، تماماً كالإجراءات التي تم اعتمادها للبنانيين في الخارج عام 2018 لممارسة حقهم في الاقتراع.

مع بدء العدّ العكسيّ للانتخابات النيابية المنتظرة يهّم الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات أن تؤكّد على أنّها تتابع عن كثب كلّ الإجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية، وتشدّد على ضرورة أن تتحمل وزارة الداخلية والبلديات والحكومة مسؤولياتهم في حسم كلّ الأمور التي لا تزال عالقة. كما تحذّر الجمعية من أي محاولة لخلق ذرائع أمنية أو سياسية أو تقنية من شأنها تأخير موعد الانتخابات أو تطييرها.

تؤكد لادي أنّها بصدد وضع خطة شاملة لمراقبة الاستحقاق الانتخابي، على أن تعلن في مؤتمرات صحافية لاحقة آليات تطبيقها. وعلى جري العادة، فإنّ خطة المراقبة لن تقتصر على اليوم الانتخابي،

وإنما ستبدأ على عدّة مراحل قبل وأثناء وبعد الانتخابات، وهي تشمل المرحلة التمهيديّة للعملية الانتخابية، بما فيها الحملات الانتخابية والإنفاق الانتخابي، إضافة إلى الإعلام والإعلان الانتخابيين واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وإزاء كل ذلك، يهّم الجمعية أن تذكر أنّها تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين إلى الانتخابات النيابية، بمعزل عن انتماءاتهم السياسية، سواء كانوا من أحزاب السلطة أو المعارضة أو من المجموعات السياسية الأخرى، وهي بطبيعة الحال سوف تراقب الحملات الانتخابية لجميع المرشحين دون استثناء.